تطبيق الأيزو ٢٢ ألف في اليمن

□ تعقد الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس منتصف أغسطس القادم ورشة عمل حول إدارة ونظم سلامة الغذاء..

وقال مدير الهيئة المهندس عبدالسلام غالب القمش ان الهيئة تسعى لتطبيق نظام الأيزو ٢٢ ألف في اليمن، وهو نظام دولي حديث يختص بأنظمة إدارة سلامة الغذاء وأنظمة الأمن الغذائي.

وأشار إلى انه سيتم في الورشة –التي يشارك فيها مجموعة من الخبراء بالمنظمة الدولية للأيزو والعديد من الجهات المعنية في القطاع التجاري والصناعي والجهات الرسمية ومنظمات المجتمع– استعراض بعض الأنظمة المتعلقة بهذا الجانب وكيفية الإجراءات المتبعة ومواصفات الأيزو ٢٢ ألف.. إضافة إلى إجراء تطبيقات عملية لاستفادة كل جهة من النظام الجديد من حيث الرقابة والتصنيف وإدارة الغذاء حتى على مستوى المحلات الصغيرة.

□ □ □

برنامج لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

□ تم يوم أمس الأحد بمقر جامعة العلوم الحديثة تدشين البرنامج التنفيذي الثاني للتنمية وحقوق الإنسان ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي ينفذه مركز أبحاث الشرق الأوسط– مكتب اليمن– برعاية من البروفيسور محمد الطريقي المشرف العام على مركز أبحاث الشرق الأوسط للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، والذي أشاد بالمناخ الديمقراطي الذي تتمتع به الجمهورية اليمنية وشجع على إقامة مثل هذه الفعاليات الحقوقية والإنسانية.

وأكدت الأخت زعفران المهنا المدير التنفيذي لمركز أبحاث الشرق الأوسط، مكتب اليمن، أن البرنامج– الذي يستمر شهراً كاملاً يخدم منظمات المجتمع المدني وعدداً من المستفيدين في أربع محافظات هي: أمانة العاصمة، عدن، ذمار، ومدينة حيس بمحافظة الحديدة.. ويقيم ٢٠ دورة تدريبية موزعة على أربعة محاور هي: المحور الصحي، المحور التعليمي محور مفهوم ثقافة حقوق الإنسان، محور البناء المؤسسي وبناء القدرات. وأشارت المهنا إلى أنه سيقام ضمن الفعاليات معرض لأحدث الإصدارات في المجال التدريبي والتأهيلي، إضافة إلى إجراء عمليات جراحية مجانية لمرضى العيون في مدينة حيس يقوم بها متخصصون في أمراض وجراحة العيون.

□ □ □

بدء إعادة هيكلة مجلس شورى الشباب

□ تم في صنعاء مؤخراً البدء في اعادة هيكلة مجلس شورى الشباب الذي ترعاه المدرسة الديمقراطية بصنعاء، وتشارك فيه كافة الهيئات والمنظمات المهتمة بالشباب الى جانب جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية التي يشارك كل حزب فيه بقدر ثقله ونشاطه على الساحة.

وقد انتهت الأمانة العامة للمجلس «المدرسة الديمقراطية» من تحديد أسماء اعضاء لجنة مكافحة الفساد التي اسفرت الانتخابات عن فوزهم وهم : – عبدالرحمن الحميري – رئيساً – حزب البعث العربي الاشتراكي. – ندى علي الشريف – نائباً – المؤتمر الشعبي العام. – هاني الجنيد – مقرراً – الحزب الاشتراكي اليمني. – جدير بالذكر ان اعادة هيكلة مجلس شورى الشباب تاتي بعد فترة ركود مر بها المجلس ودخلت فيه الحساسية بين أعضائه والاختلافات حول مناصبه القيادية، وهو ماتم حسمه مؤخراً كي يعود المجلس لنشاطه السابق الذي يعقد عليه كافة الشباب في عموم الوطن الآمال في رفع أصواتهم وطرح مشكلاتهم ووجهات نظرهم بقوة على كافة الجهات المعنية.

ويعتبر مجلس شورى الشباب الهيئة العليا التي تمثل كافة الشباب اليمنيين دون تحيز لحزب او تنظيم بعينه، وتقع على عاتقه مهام كبيرة يجب ان يضطلع بها في الفترة القادمة، كي يحقق طموحات الشباب الذين يعلّقون عليه الآمال، ولتكون ثماره ملموسة على أرض الواقع.

□ □ □

البرلمانيون الأطفال يتفقدون مراكز الايواء وأقسام الشرطة

□ دشن يوم السبت الماضي أعضاء برلمان الاطفال في جميع محافظات الجمهورية نزولهم الميداني الثاني، الذي يهدف الى رصد أوضاع الاطفال في مراكز الايواء وأقسام الشرطة والمستشفيات، بالاضافة الى تناولهم ظاهرة عمالة الاطفال واطفال الشوارع، والوقوف عن كثب حول هذه الظاهرة التي تفشت مؤخراً.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أوضح جمال الشامي: ان هذا النزول الميداني الثاني لأعضاء البرلمان الصغير في عموم محافظات الجمهورية يأتي ضمن الأنشطة التي يقوم بها البرلمان بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وبتنسيق وتسهيل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والسكان، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وأشار مدير المدرسة الديمقراطية التي تشمل الأمانة العامة لبرلمان الأطفال الى ان النزول الميداني للبرلمانيين الصغار قد أثبت فاعلية كبرى في المرحلة السابقة، حيث لفت الانظار الى مشكلات جوهرية يعاني منها الاطفال في عموم الجمهورية، واثبت ان هؤلاء الاطفال قادرون على مناقشة مشكلاتهم وايجاد الحلول لها.

داعياً في ختام حديثه كافة الجهات المعنية بالطفولة –حكومية ومجتمع مدني– الى التعاون الجاد من أجل تحقيق الاستقرار والحياة الآمنة الكريمة لكل الاطفال، وهو مامن شأنه ان يصنع جيل مستقبل واعياً وقادراً على تحمل مسئولياته الجسيمة.

حضر الجزارون.. وذهب مشروع مؤسسة اللحوم

مزرعة البساتين.. (٥٦٠) فداناً تتسابق عليها ثيران الأراضي

□ صنعاء– «الميثاق»

□ أعادت لجنة الخدمات بمجلس النواب أسباب المشاكل حول أراضي مزرعة البساتين بمديرية دار سعد محافظة عدن– إلى قيام كثير من الجهات الحكومية بالتصرف بالأراضي وإصدار عقود انتفاع مختلفة وتحت مسميات مختلفة.

وقالت اللجنة التي كان قد كلفها مجلس النواب بتاريخ /٢٠٠٦/١٢م بتقصي الحقائق عما تعرضت لها أسوار ومنشآت المواطنين والمستثمرين في مديرية دار سعد من هدم وإزالة: إن الجهات الحكومية لم تلتزم بوقف التصرف بالأراضي التابعة للدولة رغم التوجيهات العديدة لرئيس الجمهورية بهذا الشأن..

وأكد التقرير الذي قدمته اللجنة الأسبوع الماضي إلى مجلس النواب اتكال قيادات المحافظة بالبت في المشاكل المتعلقة بإدعاءات ملكية الأراضي إلى لجنة الإدعاءات الملكية وعدم إحالة المشاكل التي يصعب حلها إلى القضاء، وحمل التقرير محافظة عدن المسؤولية بعدم رفع حيثيات متكاملة لرئيس الجمهورية عن الوضع القائم بأراضي مؤسسة اللحوم..

وأشار التقرير إلى أن محافظ عدن– رئيس اللجنة العليا لمعالجة قضايا الأراضي الزراعية أصدر عقود انتفاع لأراضي زراعية لـ(٢٦) شخصاً من الشخصيات القيادية والاعتبارية خلال عامي ٩٥–١٩٩٦م، ثم أصدر لهم قرار تمليك بناءً على موافقة وزير الزراعة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١م بمساحة (١٠٢) فدان..

وأضاف: إن اللجنة العليا لمعالجة قضايا الأراضي الزراعية أصدرت قرارات إعادة ملكية لأراضي زراعية من المزرعة لعدد (١١) شخص ضمن أراضي مؤسسة اللحوم بمساحة (٢٢٨) فداناً.. مشيراً إلى أن معظم الحاصلين على الأراضي من المجموعتين الـ(١١،٢٦) تصرفوا بتلك الأراضي بالبيع لأشخاص آخرين قاموا ببناء أسوار ومنشآت عليها.

وكشف تقرير لجنة الخدمات بمجلس النواب عن وجود ثلاثة أنواع من العقود– سكنية للموظفين وغير الموظفين وانتفاع وإعادة ملكية– الصادرة ببعض الأجزاء من المزرعة محل الخلاف وتكرار للصرف لنفس المساحات.. مشيراً إلى أن محافظ عدن لم يذكر لرئيس الجمهورية تمليك عقود الانتفاع الزراعية الصادرة لقائمة ٢٦ شخصاً الذي اعطاهم حق التصرف بتلك الأراضي واكتفى بأنها عقود انتفاع فقط ولاتجيز لهم التصرف بالبيع وغيره.. ولم يذكر الأسباب والمبررات لرفض قرارات اللجنة العليا لمعالجة قضايا الأراضي الزراعية الخاصة بإعادة أراضي لقائمة (١١) شخصاً والتي صدرت بعد فحص وثائقهم والموافقة عليها من المسؤول القانوني.

وكشف عن وجود انتفاع زراعية لعدد خمسة أشخاص لم يتم إضافتهم إلى قائمة الـ٢٦ شخصاً الواردة بقرار رئيس الجمهورية.

وأنتقد التقرير عملية الهدم والإزالة التي قامت بها السلطة المحلية في أراضي المواطنين في منطقة الخلاف، واصفاً التصرف بالعمل الخاطئ والمتسرع ومخالفاً لتوجيهات رئيس الجمهورية والتي تضمنت سحب تلك الأراضي ومعالجة المنشآت القائمة عليها وفقاً لقانون أراضي وعقارات الدولة..

مضيفاً: إن عملية الهدم شملت بعض ممتلكات المواطنين غير المشمولين بقرار رئيس الجمهورية.. مؤكداً أن عقود البيع والشراء أو التنازل التي تمت بين المشترين الجدد وبين الحاصلين على عقود إعادة أراضي أو عقود انتفاع أراضي زراعية قد تم تعميدها من الجهات المختصة.

وأكد التقرير ان عقود الانتفاع التي صرفت لكشف (٢٦) شخصاً جاءت تحت توقيع المحافظ– رئيس اللجنة– فقط ولم يوقع عليها المسؤول القانوني كما هو في عقود إعادة الملكية لـ(١١) شخصاً في حين ان الأشخاص المصروف لهم تلك الأراضي ليس لديهم أية قضايا تخص الأراضي الزراعية سابقاً لا في مزرعة اللحوم ولا في غيرها.. مضيفاً إلى أنه لاتوجد وثائق رسمية تحدد حدود مساحة أراضي مزرعة الأعلاف التابعة لمؤسسة اللحوم بدليل ان البيانات التي قدمتها لجان المسح حول مساحة الأراضي متضاربة مع ما ورد في التقرير المقدم من إدارة المزرعة وكذا السجل العقاري على النحو التالي: (٥٦٠) فداناً موزعة في أربعة قطاعات حسب تقرير اللجنة المكلفة عام ١٩٨٩م، و(٤٩٣) فداناً موزعة في ثلاثة قطاعات حسب تقرير إدارة المزرعة عام ١٩٩٢م، و(٥٠٣) فدادين موزعة في ثلاثة قطاعات حسب ما ورد من السجل العقاري عام ١٩٩٣م، ومساحة (٤٠٥) فدادين موزعة في ثلاثة قطاعات حسب تقرير المسح في يونيو و(٤٥٧) حسب تقرير المسح لشهر يوليو عام ٢٠٠٣م، ومساحة (٤٥٣) فداناً حسب تقرير آخر مسح عام ٢٠٠٥م.

وقال التقرير: إنه نتيجة لتداخل منطقة الخلاف بين محافظتي لحج وعدن قام عدد من المواطنين والمستثمرين باستخراج رخص بناء وتشييد من محافظة لحج، إلاّ أنه لم يتم اشراك المختصين بمحافظة لحج في اللجنة الفنية المكلفة بتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية رغم هذا التداخل الجغرافي للأراضي محل النزاع.

وأوصت اللجنة البرلمانية في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب بإلزام جميع أطراف الخلاف إلى تقديم وثائقهم وعقودهم إلى القضاء للنظر في صحتها وقانونيتها والفصل فيها بصورة مستعجلة، وبعدم استحداث أي عمل جديد من قبل أي طرف، وبأن يستمر انتفاع المواطنين الحاصلين على الأراضي إما بعقود إعادة أو انتفاع أو من قام بالشراء منهم حتى يصدر القضاء حكمه النهائي في الموضوع، وأوصت اللجنة مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمحافظة عدن باستكمال إجراءات صرف قطع الأراضي السكنية المخصصة لموظفي شركة التجارة الداخلية– مؤسسة اللحوم سابقاً وتجميعها في مربع سكني واحد.

وأشار التقرير إلى أن الأراضي محل النزاع هي مزرعة الأعلاف التابعة لمؤسسة اللحوم والتي تم انشاؤها عام ١٩٧٧م وتتبع وزارة الزراعة وتم ضمها بعد الوحدة عام ١٩٩٠م إلى مؤسسة التجارة الداخلية قيد التأسيس وأثناء معالجة قضايا التأميم تم التصرف بأراضي المزرعة مابين عقود انتفاع وإعادة وسكنية لموظفي المؤسسة ضمن مخطط سكني في المزرعة، فأدى ذلك برئيس الجمهورية إلى إصدار توجيهاته بضم ممتلكات مؤسسة اللحوم إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية..

وكان مجلس النواب قد كلف لجنة الخدمات بتقصي الحقائق حول الشكوى المقدمة من عدد من أعضاء المجلس بشأن ما تعرضت له أسوار منشآت المواطنين المستثمرين بمديرية دارسعد من هدم وإزالة من قبل المؤسسة الاقتصادية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩م.

تصويب

□ حدث خطأ غير مقصود في التقرير الخاص بالمنطقة الصناعية بالحديدة فيما يتعلق بمصنع تكرير السكر الذي تنوي مجموعة هائل سعيد أنعم تنفيذه.. الخطأ كان في مساحة المشروع وأرقام الانتاج، حيث الصحيح أن المشروع سيقام على مساحة ٤٢٦ ألف متر مربع فيما سيبلغ حجم الانتاج الحقيقي للمرحلة الأولى ٦٦٠ الف طن واجمالي المرحلتين مليون و٢٢٠ ألف طن. نعتذر عن هذا الخطأ غير المتعمد ونشكر حرص واهتمام الأخ مدير المنطقة الصناعية ومتابعته لنا لأجل نشر هذا التصويب.

خناجر الشركاء

محمد ناصر البدوي

□ لايبدو أن تجار الأزمات وقادحي ألسنة الفتن قادرون على البقاء برهة في جو مستقر.. فرغم المناخ السياسي الذي يحرص المؤتمر الشعبي العام على اشاعته مستقراً، تتعايش فيه أطراف الهيئة السياسية على نحو ناتج للفكرة التي تعلي من شأن الاختلاف وتحيل التباينات سياجاً حامياً للتجربة وغذاء مكوناً لنموها..

نجد انه بمقابل الاشراقات الوطنية يبادر تجار الأزمات في بعض أحزاب المشترك الى التصدي لكل مايمكن ان ينأى بالحياة السياسية عن المناخات المشحونة، يندفعون الى استنفار كل طاقات الشر والحقد التي يضمرونها ضد هذا الوطن ووحدته وأمنه واستقراره.. يستبد بهم السهر والحمى إذا مافتحوا أعينهم على منجز شاد، او مناسبة وطنية احتفى بها الشعب.. يلعنون كل خطوة من خطوات بناء الدولة المدنية الحديثة، يصبون جام غضبها على الجندي اذ يؤدي واجبه في مخفر الشرطة وفي جولة المرور وعلى الموقع العسكري لأن ذلك ينزع عنهم لذة التمتع بالفوضى..

يغرزون أنيابهم وأظافرهم المسمومة في خاصرة المؤسسات الدستورية حين تقوم بواجباتها الدستورية في أي شأن يتصل بدورها في حماية ورعاية المواطن.. يعارضون كل شيء ويجحدون كل شيء.. ويسعون الى اشعال النار في كل مكان..

المؤسف ان تنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام أمام شركاء– ولا نقول جميعهم– يحرصون على ممارسة مسيئة للحياة الديمقراطية، وضارة بالنسيج الوطني، وسلوك سيئ يحاول انتاج ثقافة تربوية محقونة بالسموم ضد أوردة الوطن.. إنهم خناجر باهاب الشركاء.

عظيم أنت يا وطن

صادق كامل الحميري

لم أعد أدري ما يريده هؤلاء المجرمون من وطني

ما الذي يريدونه باستهداف وقتل الأبرياء

ماهي المخططات الإجرامية التي يريدون تنفيذها

ولأجل من يهدمون..!

ولمَ الحيرة.. فهم أنفسهم لايدركون ما يعمَلون

عجيب أمر هؤلاء..

بحثت لهم كثيراً عن مفردات وأسماء لعلي أستطيع من خلالها أن أضع تعريفاً يتناسب والمكانة التي سقطوا إليها..

أسميهم

إرهابيين، حاقدين، مجرمين، بايسين، يائسين.

أراد هؤلاء العابثون بأمننا ومقدراتنا أن يشتتوا الشمل من حولنا لكنهم جمعوه..

أرادو أن يحبطوا طموحنا لكنهم أصلَّوه

أرادو أن يقتلوا فينا الأمل لكنهم اخفقوا

أراد هؤلاء السفلة أن يصيبوا اقتصادنا وأمننا لكنهم يعلمون جيداً مدى صبرنا على الشدائد ومدى عزيمتنا على مواجهة المخربين والعابثين بمقدراتنا.

صيادو صيرة يصارعون من أجل البقاء

أعباء كثيرة تثقل كاهلهم ويبيعون أسماكهم بثمن بخس!!

● صيرة.. القلعة.. البحر.. الصيادون، والبساطة.. وابتسامة التفاؤل بما يجود به البحر.. وهي أجمل المظاهر اللافتة لانتباه وتأمل الزائر.. للصندقات الخشبية التي يفترش ساكنوها الرملة الناعمة.. هي تحكي معاناة أكثر من خمسة آلاف صياد تقليدي بينهم من أمضى أوج شبابه بين تلاطم أمواج البحر وتقلباته صابراً وقانعاً بما هو مقسوم له..

❖ عدن- أحمد حسن عقربي

معاناة الصيادين لايعرفها إلاّ من جرَّب حياة البحر.. ومازال يتردد بين حين وآخر على ألسنة الصيادين قول الشاعر الحكيم المرحوم حسين المحضار:

في البحر ما يحس حد بالزعل..
يعرفون البحر الذين يقاسون الرياح الشديدة..

تزداد معاناة الصيادين هنا في صيرة بسبب اضطرارهم بفعل الحاجة إلى بيع انتاجهم بأي سعر، ليستغل الأمر الوسطاء فهم يحددون السعر غير المنصف ويبيعونه للمستهلك بسعر مختلف كثيراً عن قيمة الشراء من الصياد المسكين المتهم في نظر المجتمع بالجشع وهو بريئ من ذلك.

○ لقاءاتنا مع الصيادين بصيرة كشفت لنا الكثير من المعاناة والظلم سواءً من جور أولي الأمر باستصدار تشريعات الاصطياد الجديدة التي جعلت من الضرائب عبئاً إضافياً على كاهلهم بصورة لم يألفوها من قبل بخلاف جشع واستغلال الوسطاء «التجار والبائعون في السوق»

وارتفاع أسعار أدوات الاصطياد وافتقادهم للامتيازات الممنوحة سابقاً من مؤسسة الاصطياد الساحلي إلى جانب أعباء أخرى كثيرة. ويبدي أحد الصيادين استغرابه من استمرار عدم منحهم عقود التمليك لمنازلهم الكائنة قرب الساحل التي كان قد وجه المحافظ السابق الشعيبي بمنحهم وثائق تمليكها بناءً على توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

خسائر مستمرة

○ علي سلام– وهو من أسرة عريقة في الصيد ولديه خبرة طويلة بالبحر بدأ حياته منذ الصغر صياداً وعانى كثيراً من ويلات البحر، يرأس حالياً جمعية صيادي صيرة– عبر عن امتعاضه من جور الضريبة لقانون الاصطياد الجديد، وقال ان هذا القانون الذي لم يطبق في أغلب المحافظات سوى بعضها يصل نسبته إلى ٣٪ إضافة إلى ٥٪ ضريبة المحرجين وهذه الضريبة تثقل كاهل الصياد خصوصاً وأننا نعاني غلاء الديزل ومن أسعار القوارب الباهظة.

ويشير إلى ان الصياد لايساعده الحظ دائماً ففي بعض الحالات عند موسم الرياح يخرج الصياد من البحر خالي الوفاض، فتكون خسارته فادحة بل تصبح نكبة على حد تعبير سلام..

وألمح رئيس الجمعية السمكية ان مجمل هموم الصيادين ستوضع تحت مجهر الاجتماع التقييمي السمكي الذي سينعقد بعد غد الأربعاء في مكتب المحافظ بحضور سبع جمعيات سمكية تشمل قرى كمران، فقم، الجنيسة، الحسوة، صيرة، بندر عدن، جمعية رامبو، وجمعية الصياد يمثلون خمسة آلاف صياد في محافظة عدن..

معبراً عن أمله وثقته بتعاون الأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن والاخ مدير عام مكتب الثروة السمكية وقيادة وزارة الثروة السمكية بالوقوف أمام قضايا الصيادين ومعاناتهم ودعمهم..

موسوعة بحرية

○ أما الحاج محمد سعد باربيد– شيخ الصيادين الذي يقارب عمره الستين عاماً وصاحب الخبرة في البحر التي لاتقل عن أربعين عاماً.. خبرته هذه وعمله على بواخر الاصطياد الأجنبية وممارسته مختلف أنواع الصيد التقليدي جعلت منه موسوعة بحرية في الصيد وقدرته على التمييز بين أدوات الاصطياد المضرة بالثروة البحرية والأدوات المناسبة.

باربيد تحدث عن معاناة الصيادين بعد ان اطلق ثلاث تنهيدات عميقة: إلى جانب قانون الصيد الجديد وضرائبه التي يفرضها والضرائب الأخرى التي تقدمها مقابل الخدمات للجمعية السمكية ناهيك عن ارتفاع أسعار الديزل وحرمان الصيادين مما كانوا يجدونه من خدمات من مؤسسة الاصطياد الساحلي التي كانت تأخذ علينا ١٠٪ فقط مقابلها تقدم لنا أدوات الاصطياد والقوارب والديزل وجميع الخدمات، كما أن القوارب مثلاً كنا نشتريها منها بسعر ٢٥ ألف ريال للقارب والآن بلغ سعره من مصانع الفيبرجلاس ٥٢٠ ألف ريال وكانت تمنح هبة من الدولة ولايوجد هناك شيء اسمه ضريبة الصيد.. ويضيف باربيد: كما يعاني الصيادون من مشاكل البيع في السوق فالصياد يبيع اسماكه بمجرد نزوله من القارب، لكن التجار الوسطاء والبائعين يتآمرون عليه ويحددون سعراً واحداً فقط يفرضونه على الكل، فيضطر الصياد لبيع محصوله بأرخص الأثمان فهو يأتي من الرحلة منهكاً لايقدر على المساومة وليس لديه سيارة أو ثلاجة للتسويق أو لحفظ الأسماك.. متابعاً: (وفي كل الأحوال الصياد هو المُتهم برفع الأسعار بينما السبب هو تحكم الوسطاء وضعف الرقابة الرسمية على عملية البيع والشراء غير المعقولة أو المقبولة خصوصاً وان عدن غنية بالأسماك).

قوارب محتجزة

○ ومضى يقول: إن الضريبة التي فُرضت علينا يقال انها قد أقرت من قبل مجلس النواب بحسب قول الجهات السمكية المعنية في المحافظة في حين نحن نقول والأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله لا ضريبة جائزة على الصياد.. مطالباً بتوزيع بقية القوارب التي منحتها الدولة لأقرانه، فيقول: هناك ثلاثون قارباً مُنحت لصيادي عدن بقروض ميسرة حسب توجيهات الأخ القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لم نستلم منها سوى ٦ قوارب فيما البقية مازالت رابضة في ساحة مكتب الثروة السمكية معرضة للشمس وعوامل التعرية، بينما نحن بأمس الحاجة إليها وهذا الأمر للأسف جعلنا تحت سندان ومطرقة غلاء أصحاب مصانع الفيبرجلاس التي تبيع لمن هب ودب حتى غير الصيادين من التجار الذين همهم الاصطياد بأية وسيلة كانت وعلى حساب الصياد أو حتى الوطن.

ويشير إلى وقوعهم تحت رحمة التاجر والوسطاء أو المشتري وتذبذب الأسعار وعدم استقرارها لأن الضريبة ثابتة وجائرة..

سرقة المكائن

○ ويقول: ان افتقاد الكثير من المكائن إلى الجودة يجعل معظم الصيادين يعملون بالشباك التقليدية أو باليد فتسبب ذلك في تكبدهم خسائر تصل أحياناً في الأسبوع إلى ١٢٠ ألف ريال فقط قيمة الديزل، في حين كا نت لاتوجد ضريبة اصطياد أو ضريبة حراج.

مضيفاً: وعلى الدولة ان تحسن الاختيار عند توزيع القوارب بحيث تعطي للصيادين الحقيقيين وليس لهواة البحر الذين يُدمرون مكائن القوارب ويعبثون بالثروة الحيوانية نتيجة لنقص الخبرة والامتهان الحرفي، كما نعاني من انتشار ظاهرة سرقة مكائن ومعدات القوارب نتيجة ضعف الرقابة الأمنية في أحياء الصيادين وصادقهم في منطقة صيرة..

شباك إسرائيلية

○ داعياً المسئولين في مركز بحوث علوم البحار ورجال القانون إلى وضع أنظمة ولوائح تنفذ في جميع محافظات الجمهورية تحدد الموسم المناسب والزمن والمكان للاصطياد خصوصاً في موسم توالد الحبار والشروخ.. وتمنع الأشباك المضرة بالأسماك المسماة بالاشباك الإسرائيلية التي تعمل بعض القطع الحديدية فتحدث صوتاً في الأحجار أو الجبال الموجودة داخل البحر حيث توجد مراعي الأسماك وتكاثرها فيهرب السمك من الجبل ويذهب إلى الأعماق حتى لايناله الصيادون البسطاء.

أدوات خطرة

○ وعما تحدثه أشباك السخاوي التي تصطاد الحبَّار فيقول شيخ الصيادين باربيد: نحن نريد ان يسري هنا ما يُطبَّق في محافظتي المهرة وحضرموت في موسم توالد الحبَّار بحسب تقرير مركز بحوث علوم البحار بحيث يسمح استخدام السخاوي في موسم التكاثر فقط وتمنع في غير المواسم لكنها في جميع الأحوال خطرة بحاجة إلى رقابة في استخدامها لأنها إذا قطعت حبالها ستلوث البحر وإذا لم تستخدم بطريقة عقلانية فإنها تُدمر الملايين من بيض الحبار في المرة الواحدة لأن بيضها يظل معلقاً في الأشباك الحديدية وإذا لم تُعد مباشرة إلى البحر بعد الاصطياد فإنها تتعرض لأشعة الشمس وتقتل الملايين من بيض الحبار وهذا يشكل خسارة لثروتنا البحرية..

مطالباً بالرقابة الحكومية على مصانع الفيبرجلاس لصناعة القوارب والمعدات من حيث الجودة والأسعار من أجل حماية الصيادين من جشع أصحاب المصانع حيث لاتوجد حتى الآن رقابة عليهم، ووضع حد للاحتكار من قبل تجار السمك وبائعيه الوسطاء والتجار الذين أوصلوا أسعار السمك إلى هذا الحد الخيالي.

اختفاء الأسماك

○ وحينما سألناه عن بعض الأسماك المرغوبة والشعبية والتي تكاد تختفي أو تنقرض كأسماك (العيد)، قال شيخ الصيادين: هذا النوع من السمك– العيد– موسمي ومرغوب لدى الصيادين ولدى الاسماك كغذاء رئيسي محبوب وحينما يتواجد هذا النوع في أية منطقة تتواجد بعده جميع الاسماك الأخرى لأنها تجري وراءه كونه الغذاء الرئيسي المرغوب لها وهو مليئ بالدهنيات وبدون كلسترول وطعمه لذيذ وتناوله مع التمر هو وجبة الصيادين المفضلة.. إلاّ أنه يعود ويقول: لكن باستخدام الاشباك ذات الفتحات الصغيرة قتلت الملايين من أسماك العيد فتهرب من مواقعها والأحياء منها حينما ترى شقيقاتها ميتة تغادر وتهرب بسبب استخدام أشباك الفتحات الصغيرة المحرمة دولياً، كما فقدنا جميع الاسماك مثل الديرك والسخول والجحش والعقفات والنجم التي تعتمد في غذائها الرئيسي على سمك العيد الصغير فاينما وجد سمك العيد وجدت جميع الأسماك وحينما يهرب سمك العيد خصوصاً في موسمه الذي كان يغطي سواحل شقرة وصيرة بسبب استخدام هذه الاشباك ذات الفتحات الصغيرة القاتلة والمدمرة يهرب العيد وتهرب معه جميع الأسماك، مشدداً على ضرورة منع الجهات المعنية استخدام هذه الأشباك علماً أنها تختفي من سواحل وبحر عدن حوالي عشرة أشهر لهذا السبب وان ظهرت تظهر في الموسم، ولكن عبث الإنسان يمنعها أن تطل ضيقة على بحر عدن وصياديه والمغرمين بغذائه.

وتظل معاناة صيادي صيرة مستمرة وصراعهم لأجل البقاء مستمر حتى إشعار آخر، فقد حرموا من مراسي الصيد التي التهمتها أيادي العبث والبناء غير المخطط خصوصاً وان صيرة تتعرض لاضطرابات بحرية لاتصمد أمامها قواربهم مما يدفعهم إلى مطالبة وزارة الثروة السمكية ومحافظ عدن باستحداث لسان بحري أو مرسى للصيادين ينطلق من موقع أبودست البحري إلى البحر بطول أو مساحة ٢٠ إلى ٣٠ متراً لحماية قوارب الصيادين.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية (٢٠٠ دولار)
● الشركات والمؤسسات اليمنية (٥٠٠٠ ريال)
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون: (٤٧٢٨٦١١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) -ص.ب: ٣٧٧٧